

دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

The role of the exchange rate to influence the of economic growth rate in Algeria

بوخاري عيد الحميد

جامعة غرداية، الجزائر.

bkhamib@yahoo.com

زاوية رشيدة

مخبر التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء

الاقتصادي، جامعة غرداية، الجزائر.

zaouiarachida@gmail.com

تاريخ القبول : 2020-01-10

تاريخ الاستلام: 2019-11-01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور و أثر تغيرات سعر صرف على فاعلية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، من خلال التطرق لنوع العلاقة بينهما ومحاولة فهم تطورات سعر صرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الدراسية وأثره على معدلات النمو الاقتصادي، بالاستعانة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، فكانت النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي حيث عند ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي أما الانخفاض في سعر الصرف يساهم في زيادة الصادرات وتسارع في النمو الاقتصادي، وحسب اختبار جرانجر للسببية إتضح أن التغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري لا تسبب في النمو الاقتصادي بل أن هناك متغيرات أخرى تسبب في النمو الاقتصادي ولم تدخل في النموذج.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، ARDL، الجزائر.

تصنيف JEL: F31؛ F43؛ B22؛ C10

Abstract:

The study aims to know The role and impact of exchange rate changes On the effectiveness of economic growth in Algeria during the period 1990-2015, We discussed the type of relationship between them And try to understand the developments of the real effective exchange rate of the Algerian dinar And its impact on economic growth rates, With the help Model ARDL, The results were There is an inverse relationship between the exchange rate and economic growth Where when the exchange rate increases, economic growth slows, As for The decline in the exchange rate Contributes to increased exports and accelerates economic growth, According to Granger Changes in the exchange rate and trade balance do not cause economic growth But because of other changes.

Keywords: Exchange Rate, economic growth, exports, imports, ARDL, Algeria.

Jel Classification Codes : F31; F43; B22; C10.

مقدمة

يعد سعر الصرف أحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية كونه يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، حيث تنبع أهمية سعر الصرف بإعتباره حلقة ربط بين الإقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الإقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية بإعتبارها مصدرا للإحتياجات الدولية، وكذا إستعمالها في تمويل الواردات وسداد الإلتزامات تجاه العالم الخارجي.

يمارس سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين أو مستهلكين أو غيرهم، ترك آثاراً كبيرة، سواء سلبية أو إيجابية، على الاقتصاد عندما يتغير بالارتفاع أو الانخفاض، دون إرادة وتخطيط وتوجيه، والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي حيث إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بدراسة تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي.

الإشكالية: من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية العامة

الى أي مدى تؤثر التغيرات في سعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة

2017-1990؟

بناءً على الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

- ما هو سعر الصرف وفيما تتمثل أهمية النمو الاقتصادي؟
- فيما تكمن العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي ؟
- هل التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل ايجابي على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- الفرضيات: للإجابة على هذه التساؤلات يتم إقتراح الفرضيات التالية :
- استقرار سعر الصرف الناجم عن السياسة النقدية الفاعلة له أثر إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي،
- إرتفاع سعر الصرف من شأنه أن يحسن في معدلات النمو الإقتصادي،
- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و إنعكاس ذلك على معدلات النمو الإقتصادي في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على دور سعر الصرف في التأثير على فاعلية النمو الاقتصادي من خلال علاقته بالتجارة الخارجية من صادرات و واردات و قياس ذلك من خلال الاستعانة ببرامج احصائية قصد معرفة نسب التأثير.

الدراسات السابقة:

1. دراسة جبوري محمد (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013) بعنوان تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل. هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن نظام الأكثر تلائماً مع التحولات المالية و النقدية الدولية وهذا لضمان الإستقرار الكلي وتقديم أفضل أداء إقتصادي وذلك من خلال دراسة أثر وتحليل أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي باستخدام أساليب الإقتصاد القياسي عن طريق نماذج بيانات بانل ، حيث تم إختيار 50 دولة كعينة للدراسة من عام 1980 حتى 2008.

ومن خلال هذا العمل يسعى الباحث إلى إبراز الأهمية الاقتصادية و المالية لدور أنظمة سعر الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية ، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ✓ أن الأنظمة الثابتة والوسيطه حققت أفضل النتائج فيما يتعلق بالتضخم؛
 - ✓ فيما يخص النمو الإقتصادي إتضح وجود تأثير إيجابي للأنظمة خاصة النظام العائم؛
 - ✓ النظام العائم يكون الأكثر ملائمة لتحفيز وزيادة النمو الإقتصادي.
2. دراسة فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان (مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 مجلد رقم 31 ، سنة 2009) بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية.
- ناقش هذا المقال أثر تقلبات أسعار الصرف في عدد من متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم، النمو الإقتصادي، تدفقات رأس المال) ومحاولة التخفيف من أثارها السلبية التي

تواجه المستثمرين ومنتجي القرار الاقتصادي وخلق بيئة غير مواتية للنشاطات والفعاليات الاقتصادية .

فتم دراسة هذا الهدف من البحث خلال المدة من 1982 إلى غاية 2002 تضمنت العينة 10 من الدول المتمثلة في (كولومبيا، زائير، كوستاريكا، تركيا، أرغواي، غانا، تشيلي، الكامرون، إفريقيا الوسطى، كينيا) حيث توصل الباحثان الى عدد من النتائج كان ابرزها :

✓ أن هناك تأثيرات سلبية لتقلبات سعر الصرف في تدفقات رأس المال والنمو في حين لا يبدو أن هناك إرتباطات واسعة بين هذه التقلبات والتضخم؛

✓ هناك تأثيرات سلبية لتقلبات أسعار الصرف في معدلات النمو الاقتصادي في نصف دول العينة أي أن زيادة تقلبات أسعار الصرف تعني زيادة المخاطر التي ستواجه المستثمرين الأجانب، مما يخفض حجم تدفقات رأس المال وهذا يخفض معدل النمو الاقتصادي .

3. study, duygu yolcu karadam, The Real Exchange Rate and Economic Growth, thesis submitted to the graduate school of social sciences, middle east technical university, august 2014

الهدف الرئيسي من هذه الرسالة هو دراسة تأثير التغيرات الحقيقية في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في تركيا، حيث تم التحقيق في آثار نمو التغيرات الحقيقية في أسعار الصرف ، بالإضافة إلى فحص تأثير التغيرات الحقيقية في أسعار الصرف على الواردات والصادرات وإنتاج القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية التركية.

أظهرت النتائج أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي هو إنكماش بالنسبة للبلدان النامية في حين أن التغيرات الحقيقية في سعر الصرف ليس لها أي تأثير كبير على البلدان المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بنتائج التحليل على مستوى الصناعة ، يتأثر نمو إنتاج الصناعات بشكل سلبي من الانخفاض الحقيقي لسعر الصرف في حين أن هذا التأثير السلبي يكون أكبر بالنسبة لقطاعات التكنولوجيا العالية والمتوسطة حيث ينخفض هذا التأثير السلبي مع زيادة حصة الصادرات من هذا القطاع وإرتفاعه مع زيادة الإعتماد على الواردات.

1- الإطار النظري لسعر الصرف والنمو الاقتصادي

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فإقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية ب: سعر الصرف

1-1- تعريف سعر الصرف

- يعرف سعر الصرف Exchange Rate بأنه: "سعر عملة مقابلة عملة أخرى". (GUILLOCHON, 1998 , p. 177)
 - سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية (خليل، 2005، صفحة 838).
- و بالرغم من بساطة تعريف سعر الصرف إلا إنه يترك أثراً كبيراً، سواء سلبية أو إيجابية، على الاقتصاد عندما يتغير بالارتفاع أو الانخفاض، دون إرادة وتخطيط وتوجيه، ان انخفاض سعر صرف لعملة بلد ما ليس بالضرورة أن تشير إلى ضعف الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فمن الممكن أن تقوم دولة ما بتخفيض سعر صرف عملتها لأسباب تتعلق في زيادة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي، حيث إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى جعل المنتجات المحلية أرخص نسبياً من المنتجات الأجنبية، فيزداد الطلب المحلي على المنتجات المحلية وهذا يشجع المنتجون على زيادة إنتاجها ، أما ارتفاع سعر الصرف له آثار إيجابية خصوصاً إذا كان البلد في بدايات تحقيق التنمية الاقتصادية وليس لديه منتجات يسعى لتصديرها حتى تتأثر بارتفاع سعر صرف عملته، إذ إن ارتفاع سعر الصرف ، يجعل استيرادات البلد لكل مستلزمات التنمية الاقتصادية من آلات ومكائن وخبراء... إلخ من الخارج أرخص، فتكون عملية تحقيق التنمية الاقتصادية أيسر وأسهل (الجبوري، 2017) الصفحة 282.
- لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل إعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا انواع عديدة متمثلة في :
- ✓ سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض (قدي، 2003، صفحة 103).
 - ✓ سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الإسمي بين دولتين مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى الأسعار في البلدين المعنيين (جبار، 2016، صفحة 20).
 - ✓ سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. (قدي، 2003، صفحة 105)

✓ سعر الصرف الفعلي الحقيقي : هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (بربري ، 2010/2011، صفحة 27)

✓ سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثار المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية (اويابة ، 2010-2011، صفحة 19).

2-1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بصفة عامة على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (Arrous, 1999, p. 9)، فهو بمثابة مؤشر إقتصادي يقاس بمستوى الناتج الداخلي الخام، والذي يمكننا من معرفة القيمة المضافة لمختلف المؤسسات الناشطة في الاقتصاد (Agnés & Bénéoit , pp. 348-349).

فأسعار الصرف من المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد الدولي لذا فإن ثباتها وإستقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال القومي لمختلف الدول، كما أن التقلبات المتكررة في سعر الصرف تكون مكلفة خاصة بالنسبة للدول النامية إذ أن عدم الإستقرار يحرم هذه البلدان من الاستثمارات الخارجي وجذب رؤوس الأموال والأخذ بنظام حرية الصرف (عطا المولى ، 2003، صفحة 23).

3-1- سياسة تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

في ما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي لابد من توفر شرط مرونة العرض و الطلب قصد زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكل ذلك لا بد من أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات والاكثفاء بالرسوم الجمركية، و إلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول النقد الأجنبي و خروجه، و إلغاء اتفاقيات التجارة، حيث أن مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها زيادة الإنتاجية والتعرف إلى التقنية الحديثة، ومن بين شروط تحرير التجارة الدولية ،أن وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو و التوسع الصناعي (حشماوي، 2006، الصفحات 117-118).

4-1- علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي

أثبتت الدراسات التجريبية أنه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الإقتصادي، أما حسب Collins et razin المبالغة في قيمة العملة تحدث إبطاء في معدلات النمو الإقتصادي، و أن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي الى مخاطر وأفاق ضعيفة للإستثمار وهذا مايساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع الوضع كإنخفاض في الانتاج وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي الى عدم الاستقرار المالي (بنين ، 2016/2015، صفحة 189)، حيث تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الإقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة حيث يسمح الإنفتاح الإقتصادي بإستيراد رأس المال الغير منتج محليا، وهو ما يعزز النمو الإقتصادي. (جبوري ، 2013/2012، صفحة 82).

أما عن الدول النفطية التي تعتمد على صادرات البترول فالعلاقة بين سعر الصرف و النمو تختلف كون الدول النفطية تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على البترول وهذا الأخير تحكمه قوانين خاصة في سعره، ففي حالة هبوط أسعار النفط فذلك يمكن أن ينشأ إما زيادة العرض العالمي أو نقص في الطلب العالمي وبالتالي يصاحبه تباطؤ في النمو الاقتصادي، فإنخفاض سعر البترول في الدول النامية المصدرة يؤدي الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المصدرة بمعنى أنه حتى ولو انخفضت أسعار الصرف في هذه الدول ليست هي السبب الوحيد لارتفاع في النمو الاقتصادي فسعر البترول سيؤثر على الصادرات البترولية وبالتالي على معدل النمو الإقتصادي (أوبستفلد).

كذلك سعر الصرف يؤثر على النمو الإقتصادي من جراء الإنفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة (بنين ، 2016/2015، الصفحات 190-191).

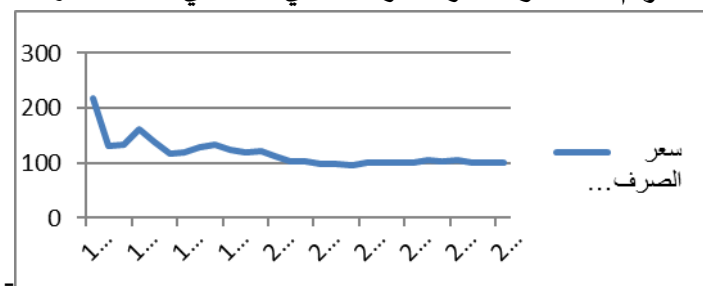
2- تطور سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر

1-2- تطور سعر صرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1990-2017

نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عرف عدة تغيرات حيث كان أنه مرتفع في بداية التسعينات قدر ب 218.4 لتنخفض هذه القيمة الى 130.32 دج سنة 1991 بسبب قرار التخفيض بنسبة 22 % الذي تم خلال نفس السنة وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع FMI وبعد هذا التخفيض إرتفع سعر الصرف سنة 1993 الى

160.55 ما يلاحظ هذه السنة أنها تميزت بالإهميار التام للتوازنات الإقتصادية والنقدية والمالية بفعل إنخفاض إيرادات الدولة الراجع إلى تدهور أسعار المحروقات من جهة، وإرتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين، وإنسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام الجزائر من جهة أخرى، أما في مارس 1994 تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3 % وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية، و بـ 40.17% في أفريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% بعدها يلاحظ تذبذب في القيم سعر الصرف الى غاية 2006 شهد سعر الصرف تحسن قدر بـ 97.72 وهي ادنى قيمة خلال فترة الدراسة كان ذلك نظرا لإرتفاع أسعار النفط وإرتفاع احتياطي الصرف الذي ساهم في تقوية المركز المالي وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار، لكن عند أزمة إهميار أسعار النفط سنة 2015 وهبوط مداخل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 ، فمنذ سنة 2014 شهد سعر صرف الدينار ارتفاع طفيف قدر بـ 100.96 سنة 2015 الى 101.38 سنة 2017 . والشكل الموالي يبين ذلك .

الشكل رقم 01: تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1990-2017



المصدر: تم الأعداد بناء على معطيات الملحق رقم 01.

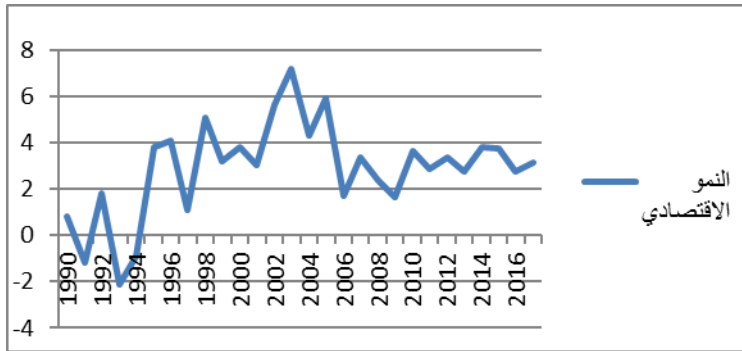
2-2- تطور معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2017

شهدت فترة الدراسة تذبذبات في معدل النمو الإقتصادي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وأزمات المالية العالمية حيث كان النمو الإقتصادي ضعيفا سنة 1990 بنسبة 0,80 % وبعدها شهد نسب سلبية خلال السنوات 1991 و 1993 و سنة 1994 لينتعش قليلا بعدها سنة 1995 ويسجل نسبة إيجابية قدرت بـ 3,98% ، حيث أن الجزائر شرعت في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث وقعت الحكومة على هذا البرنامج في شهر أفريل من العام 1994 ، و بالرغم من الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه سنة

1999 بعد قرار الأوبك بخفض الانتاج ورغم إرتفاع قيمة العائدات بمقدار 80 مليار دينار جزائري أي بمقدار 1.2 مليار دولار فإن نسبة النمو سجلت تراجعاً بمقدار 1,9% عن سنة 1998.

ومع تحسن أسعار النفط إبتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو إرتفاع بمستويات بسيطة نسبياً فكانت النسب إيجابية ومتقاربة حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 7,20% بسبب أن الصادرات الجزائرية شهدت تحسناً كبيراً مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى إرتفاع عائدات قطاع النفط الناتج عن إرتفاع أسعاره، ثم إنخفضت نسبة النمو الإقتصادي إلى 4,30 % سنة 2004، وإبتداء من شهر جوان 2014 عانى الإقتصاد الجزائري من أثر إتهيار أسعار النفط ، حيث عرف عجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي مما أدى هذا إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ، لكن بقيت نسبة النمو الإقتصادي شيه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر ب 3,79 % سنة 2014 و 3.16 % سنة 2017.

الشكل رقم 02: تطور معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم 01.

3- دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف

3-1 الطريقة والأدوات

بعد جمع المعطيات المتكونة من التقارير الشهرية والسنوية لبنك الجزائر إضافة إلى تقارير موقع صندوق النقد العربي، و البنك الدولي ، تتم معالجة هذه المعطيات إحصائياً عن طريق إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 ، تم تحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في: المتغير المستقل (سعر الصرف الفعلي

الحقيقي ونرمز له ب TCER) والمتغير التابع المتمثل في (النمو الإقتصادي EG و الميزان التجاري BC).

3-2- نتائج الدراسة ومناقشتها

سنعرض النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق النموذج المستخدم في الدراسة، وذلك من خلال الإختبارات التالية :

أ. إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم إختبارات جذور الوحدة للاستقرار Unit Roots Tests من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة مدى إستقرار السلسلة الزمنية المستعملة في البحث (أنظر الملحق رقم 02) حيث يمكننا الإشارة الى ان طبيعة المتغيرات تم اختيارها بالقيم الحقيقية مباشرة من المرجع الاصيلي، حيث كانت نتائج إستقرارية سلاسل متغيرات الدراسة أن السلسلة TCER والسلسلة EG والسلسلة BC مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 01: نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة TCER و EG و BC

D(GB)		GB			TCRE	
T- Statistic		prob	T- Statistic		prob	T-Statistic
-0.893		0.3008	1.057		0.0008	-3,
1.033		0.1359	1.543		0.0000	6,9
-8.603	القيمة المحسوبة	0.0658	-3.449	القيمة المحسوبة	0.000	-8,031
-3.595	القيمة الجدولة		-3.587	القيمة الجدولة		-3,587
0.524		0.009	2.808		0,000	5,
-8.598	القيمة المحسوبة	0.0254	-3.291	القيمة المحسوبة	0,000	-6,169
-2.981	القيمة الجدولة		-2.976	القيمة الجدولة		-2,976
-8.713	القيمة المحسوبة	0.383	-0.745	القيمة المحسوبة	0,0371	-2,092
-1.954	القيمة الجدولة		-1.954	القيمة الجدولة		-1,953

المصدر: تم الاعداد بناءا على مخرجات برنامج EViews.10

أظهرت نتائج هذا الإختبار أن سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة لعدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة، لأن الإحتمال الحرج prob من أقل من 0.05 وأن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة، إذا فهي مستقرة من الدرجة I(0) أما السلسلة النمو الاقتصادي تحتوي على جذر أحادي وعلى الثابت وبعد اجراء الفرق الاول اتضح انها لا تحتوي على الثابت ولا على الجذر الاحادي فهي مستقرة من الدرجة I(1) أما السلسلة BC مستقرة من الدرجة I(1).

ب. صياغة النموذج بين المتغيرات

إلا أن صياغة النموذج الدراسة من أهم مراحل بناءه وشكل الدالة كما هو

$$EG=F(TCRE, BC)$$

بعد تحديد النموذج الاقتصادي فمن الضروري تحويلها الى ما يسمى بالنموذج

$$EG= B_0+ B_1Ttcre +B_2Tbc+ ut \quad \text{الاقتصادي حيث نحصل على المعادلة التالية:}$$

حيث B_0, B_1, B_2 معلمات النموذج و u حد الخطأ.

ت. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran

و Shindan في سنة 2001 (الجراح، 2009، صفحة 8).

ملاحظة : قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P ، ويمكن استعمال

المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC, SC والنتائج موضحة في الملحق رقم 03 ، من خلال نتائج

التأخيرات نلاحظ أن ARDL (3,0,1) هي درجة تأخير المناسبة .

الجدول رقم 02: اختبار Bounds Tesr

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.204960	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.97
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .

نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في

النموذج عند مستويات معنوية 10% و 5% مما يجعلنا ونرفض الفرضية الصفرية ونقل

الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ث. نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL:

الجدول رقم 03: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCRE	-0.086230	0.051940	-1.660184	0.1142
BC	-0.197086	0.136798	-1.440712	0.1668
C	15.81732	7.475286	2.115948	0.0485

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أنها تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي لأنها لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن إشارة معلمة تقلبات أسعار الصرف سالبة مما يدل على أنها تؤثر بصفة سلبية على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر كما تؤثر أيضا بصفة سلبية بالميزان التجاري هذا مقبول نسبيا باعتبار أن تغيرات أسعار الصرف على المدى الطويل يرافقها تقلبات في جهة معاكسة للواردات تعمل على عكس الأثر كما أن انخفاض في سعر الصرف يصاحبه زيادة في الصادرات والتقليل من الواردات مما يحسن من الميزان التجاري وبالتالي الرفع من نسبة النمو في الاقتصاد وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

✓ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم 04: نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(EG) Selected Model: ARDL(3, 0, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 12/23/19 Time: 18:23 Sample: 1990 2017 Included observations: 25				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-0.572131	0.155550	-3.678113	0.0017
D(EG(-2))	-0.276299	0.152442	-1.812487	0.0866
D(BC)	-0.030614	0.027252	-1.123385	0.2760
CointEq(-1)*	-0.544971	0.123024	-4.429802	0.0003
R-squared	0.677453	Mean dependent var	0.054400	
Adjusted R-squared	0.631375	S.D. dependent var	1.931819	
S.E. of regression	1.172894	Akaike info criterion	3.302472	
Sum squared resid	28.88929	Schwarz criterion	3.497492	
Log likelihood	-37.28090	Hannan-Quinn criter.	3.356562	
Durbin-Watson stat	2.027554			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .

حسب الجدول أعلاه ومما يتبين من معدلات تصحيح الخطأ فحسب معامل حد الخطأ $contEq$ يشير أنه سالب و الاحتمالية تدل على أنها معنوية فهذا يدل على وجود تصحيح للخطأ في المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة تصل الى 54. التفسير الإقتصادي:

- تبين نسبة معامل التحديد أن النمو الاقتصادي لا تفسر فقط التغيرات التي تحدث في سعر الصرف او التغيرات التي تحدث في صادرات وواردات البلد بل تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج؛
 - العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي علاقة عكسية وهذا ما لا ينطبق مع الجانب النظرية حيث أن الارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الإقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج تستخدم اختباري (LM) حيث الفرضية الصفرية تقرر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 05: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

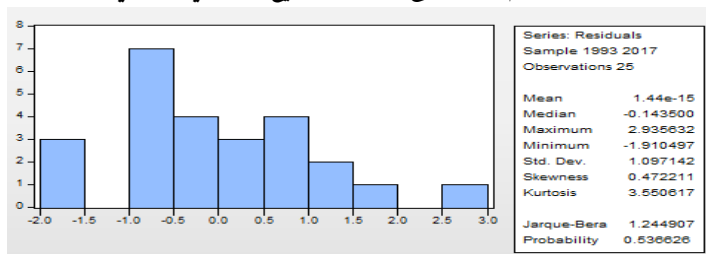
F-statistic	0.048121	Prob. F(2,16)	0.9532
Obs*R-squared	0.149478	Prob. Chi-Square(2)	0.9280

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .

تشير النتائج إلى قبول فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم 06: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews .

من خلال نتائج الجدول لمعاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نعلم على الاختبار المشترك لفرضية التناظر والتفلطح وهو اختبار جاك بيرا "Jareque-Bera"، ومن خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار يساوي 1.24 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية 0.05.

ج. اختبار السببية

في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية لجرانجر بين المتغيرات ، و نتائجها مبينة في الجدول رقم 07 :

الجدول رقم 07: نتائج اختبار جرانجر للسببية

القرار	prob	F - Statistic	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0.066	3.703	EG لا تسبب في TCRE
عدم وجود سببية	0.254	1.362	TCRE لا تسبب في EG
عدم وجود سببية	0.755	0.099	EG لا تسبب في BC
عدم وجود سببية	0.294	1.147	BC لا تسبب في EG

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews.

تشير نتائج التقدير أن الاحتمال الحرج prob الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 ومنه نقبل الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات المتمثلة في الإنحدار الذاتي، أي أن التغيرات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تسبب في النمو الاقتصادي لأن إحصائية F بلغت (3.7) بإحتمال قدره 6% ، نفس الشيء بالنسبة

للجهة المعاكسة تبين أن التغيرات النمو الاقتصادي لا تسبب في سعر الصرف. أما فيما يخص التغيرات بين النمو الاقتصادي والميزان التجاري لا توجد سببة بين الطرفين من الاتجاهين.

الخلاصة

من خلال دراستنا لمعرفة مدى أثر تغيرات سعر الصرف على فاعلية النمو الاقتصادي في ظل باستخدام نموذج الإنحار الذاتي VAR لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، إتضح أهمية سعر الصرف كونه العامل الأساسي لتسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية لكنه يشهد تقلبات عديدة بسبب عدة عوامل وهذه التغيرات تؤثر ليس فقط على معدلات النمو الاقتصادي وإنما على العديد من تغيرات في الإقتصاد الكلي، حيث أن نمط النمو الاقتصادي الجزائري مازال مرتبنا بتقلبات أسعار النفط، حيث ارتفاعها بشكل مفاجئ بوحدة واحدة تدفع النمو في المدى الطويل نحو الأعلى.

نتائج إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تفرض استقرار سعر الصرف الناجم عن السياسة النقدية الفاعلة له أثر إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي فهذه الفرضية غير محققة وهذا ما أثبتته إختبار جرانجر للسببية ، بمعنى أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف سواء انخفاض أو ارتفاعا لا تسبب في معدلات النمو الاقتصادي وأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري غير مستقر فو يخضع لتغيرات وتقلبات بسبب عدة عوامل.

بالنسبة للفرضية الثانية القائلة إرتفاع أن سعر الصرف من شأنه أن يحسن في معدلات النمو الإقتصادي فحسب إختبار الإنحدار الذاتي VAR تبين أن هذه الفرضية غير محققة وتبين أن نسبة معامل التحديد أن النمو الاقتصادي تعني هذه النسبة مقدار التغير في سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي أثبتت الدراسة أن الفرضية غير محققة حيث أن الارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الإقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.

الإقتراحات و التوصيات:

- محاولة الوصول الى سعر الصرف حقيقي يقترب من سعر الصرف التوازني والابتعاد عن المغالات فيه؛

- إتباع سياسة إقتصادية ملائمة و الظروف الإقتصادية للبلد بشكل يضمن كل من إستقرار سعر الصرف ووضعية النمو الاقتصادي؛
- العمل على تنوع المصادر الدخل الوطني من خلال البحث عن بدائل جديد للبترول وتحفيز القطاعات الإنتاجية والمالية و الخدمية؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من أجل إستقطاب رؤوس أموال أجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

- سامي خليل، (2005)، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
- عبد المجيد قدي، (2003)، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

➤ المقالات في مجلة علمية

- محفوظ جبار، (2016)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة و النامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- الجراح، محمد بن عبد الله مكونات الانفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أو جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية المجلد الخامس و العشرون، العدد 2، ديسمبر 2009.

➤ الرسائل الجامعية

- بغداد بنين، (2015/2016)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- محمد جبوري، (2012/2013)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي كركلايد، تلمسان.
- محمد الامين بربري، (2010/2011)، الاختيار الإمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه . في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية: جامعة الجزائر3 .
- محمد حشماوي، (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- منال عباس عطا المولى ، (2003)، سياسات سعر الصرف و أثرها على الإستقرار الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1990-2001، مذكرة ماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم.
- صالح اويابة . (2010-2011). أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009). مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة غرداية.

المواقع الالكترونية

- اسم عائلة المؤلف واسمه "إن وجد"، سنة النشر، عنوان المقالة، الرابط الالكتروني.
- حامد عبد الحسن الجبوري، (13 05, 2017). سعر الصرف و أثره في الاقتصاد، <http://fcds.com/economical/749>
- [موريس أوستفيلد](https://blog-moriss-ouestfled)، أسعار النفط والاقتصاد العالمي: علاقة معقدة، [https://blog-](https://blog-moriss-ouestfled) montada.imf.org/?p=4111 تاريخ المشاهدة 2019/12/22.

المرجع باللغة الاجنبية:

- Arrous, J,(1999), Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris.
- Agnés , B.-Q., & Benoît , C. (s.d.), " Politique économique ", référence déjà citée.
- GUILLOCHON, B; (1998), économie international, 2 édition donod.

الملاحق

ملحق 1:تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017

السنوات	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	النمو الاقتصادي	الميزان التجاري	السنوات	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	النمو الاقتصادي	الميزان التجاري
1990	218,4185	0,8	4,18	2004	102,2995	4,3	14,27
1991	130,3201	-1,2	4,76	2005	97,75677	5,91	26,47
1992	133,7374	1,8	3,21	2006	97,7285	1,68	34,06
1993	160,5521	-2,1	2,42	2007	96,43251	3,37	34,24
1994	138,6056	-0,9	-0,26	2008	100,6972	2,36	40,60
1995	116,1765	3,8	0,16	2009	99,49218	1,63	7,78
1996	118,5171	4,1	4,13	2010	100	3,63	18,21
1997	127,9165	1,1	5,69	2011	99,44174	2,89	25,96
1998	134,1716	5,1	1,51	2012	104,8639	3,37	20,30
1999	124,0115	3,2	3,36	2013	103,3415	2,77	9,41
2000	118,1828	3,82	12,30	2014	105,4832	3,79	0,46
2001	121,95	3,01	9,61	2015	100,969	3,76	-18,08
2002	113,1318	5,61	6,70	2016	99,51964	2,75	-20,13
2003	101,9177	7,2	11,14	2017	101,3881	3,16	-14,41

المصدر: تقارير بنك الجزائر

ملحق رقم 02: درجة تحديد النموذج

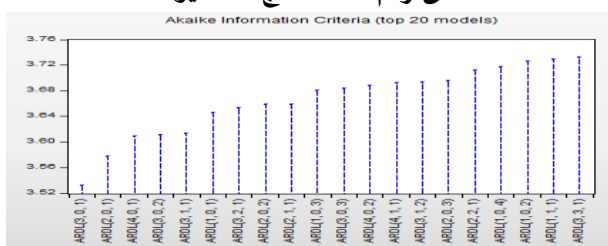
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EG TCRE BC
Exogenous variables: C
Date: 10/30/19 Time: 21:06
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-237.2753	NA	99653.46	20.02294	20.17020	20.06201
1	-206.2041	51.78531*	15985.87*	18.18367*	18.77270*	18.33994*
2	-201.1134	7.211884	23112.68	18.50945	19.54024	18.78292
3	-194.0824	8.202797	30388.23	18.67353	20.14610	19.06420
4	-184.3799	8.893967	35969.49	18.61499	20.52933	19.12286

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

الملحق رقم 03: نتائج التأخيرات .



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .